التمدرس بجهة تادلة يقطع أشواطا مهمة

معضلة الهدر المدرسي تؤرق الفاعلين التربويين بالأكاديمية

شكل ميثاق التربية والتكوين مرحلة تحول كبرى في منظومة التربية والتكوين باعتماده آليات جديدة توخى منها مهندسو التربية ببلادنا الرفع من جودة البرامج وتعميم التعليم وخلق مدرسة حديثة متعددة الأساليب تستجيب للأسئلة الراهنة وتدمج المتعلمين في نظام عالمي جديد يؤمن بالمعرفة العلمية ويقصي كل أشكال التخلف والأمية.

وراهنت الوزارة الوصية على القطاع بعد أن قامت بإصلاحات جذرية في كل البنيات والأسلاك التعليمية على خلق نظام للتربية والتكوين يشمل التعليم الأولي والتعليم الابتدائي والإعدادي والتعليم الثانوي والعالي والأصيل. واستهدفت الوزارة من خلال رسمها خارطة طريق جديدة تعميم التعليم بالتركيزعلى منح المتعلم تربية جيدة تعمم على كل ناشئة المغرب سواء بالتعليم الأولي، والبالغين من العمر ما بين 4 أو 6 سنوات أو بالابتدائي والإعدادي من 6 سنوات إلى 15 سنة.

وجاء في الدعامة الأولى من ميثاق التربية والتكوين أنه خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين، يحظى التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي بالأولوية القصوى، إذ تسهر سلطات التربية والتكوين بتعاون مع الفعاليات التربوية والشركاء والمتدخلين على رفع تحدي التعليم السريع في جميع أرجاء المملكة بتحسين جودته وملاءمته لحاجات الأفراد وواقع الحياة ومتطلباتها مع إيلاء الفتاة في العالم القروي عناية خاصة.

وأكد الميثاق الوطني على إلزامية التعليم بداية من السنة السادسة إلى تمام الخامسة عشرة تبعا لتقدم إرساء الهياكل والشروط الكفيلة بإعطاء هذه الإلزامية محتواها العملي. كما تبذل كل الجهود لاستقطاب جميع المتمدرسين وضمان تدرجهم الدراسي للقضاء تدريجيا على الانقطاع والفشل الدراسيين. ويدخل في عوامل استقطاب التلاميذ وحفزهم على النجاح تقريب المدرسة من المستفيدين وتحسين الظروف المادية والاجتماعية للمتعلمين.

انطلاقا من التوجهات الكبرى لفلسفة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتشبعا بروح دعاماته الأساسية، وضعت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مشروعا تربويا استهدف تعميم التمدرس في كل المناطق التابعة لنفوذ الأكاديمية ومنح فرص أكبر للتعلم لكل التلاميذ البالغين سن التمدرس انسجاما مع التوجهات الكبرى للميثاق الرامية إلى ضمان مقعد دراسي لكل البالغين سن التمدرس.

وفي هذا الإطار، وتطبيقا لروح وفلسفة الميثاق، يقول مصدر تربوي بالأكاديمية، عملت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال على وضع خطة تربوية تستهدف تغطية معظم المناطق بإحداث مؤسسات تعليمية وأقسام للدراسة لفائدة كل التلاميذ البالغين سن التمدرس.

وقال إن نتائج العمل المتواصل للأكاديمية والنيابتين التابعتين سجلت تطورا ملحوظا تجلى في ارتفاع نسبة التمدرس بالسلك الابتدائي بالجهة سواء على المستوى الكمي، إذ تجاوزت النسبة 90 في المائة، مع تسجيل اختلاف في بعض المناطق التي ارتفعت فيها نسبة التمدرس إلى 97 في المائة.

أما على مستوى تسجيلات التلاميذ الجديدة في السنة الأولى، بخصوص التلاميذ البالغين من العمر 6 سنوات، بلغت النسبة 100 في المائة في بعض المناطق، في حين أنها لا تقل عن نسبة 92 في المائة في مناطق أخرى، ما يؤكد المجهودات المتواصلة لعمل الأكاديمية التي وضعت خطة استراتيجية محكمة لتعميم التمدرس انسجاما مع روح الميثاق.

وأضاف أن جهود الأكاديمية في مجال تعميم التمدرس امتدت إلى توسيع قاعدة التمدرس من خلال توفير البنيات التحتية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا، إذ تم تزويد جميع الجماعات بجهة تادلة أزيلال بمؤسسات تعليمية لضمان حق التمدرس لكل تلميذ، وكذا تغطية جل الدواويرالقروية بأقسام دراسية من خلال تطبيق بنود برنامج إحداث الحجرات الدراسية الذي ينص عليه مخطط الاكاديمية للرفع من قاعدة التمدرس في السلك الابتدائي.

وأشار نفس المصدر، إلى أن مخطط الأكاديمية لم يغفل توسيع قاعدة التمدرس بالسلك الإعدادي، وراهن على الزيادة في عدد الإعداديات والملحقات التعليمية لتغطية معظم الجماعات القروية بمؤسسات جديدة، علما أن مخطط الأكاديمية التربوي يشمل استفادة جميع الجماعات في السنوات المقبلة القليلة.

وبخصوص مستوى الثانوي التأهيلي، أكد نفس المصدر أنه في إطار تدبير الخصاص في هذا المجال، سيتم الارتقاء بخدمات بعض الإعداديات لتصبح ثانويات تأهيلية مع إضافة أجنحة تعليمية ومستلزمات تربوية بمختلف أقسامها لتؤدي دورها على الوجه الأكمل.

وفي نفس السياق، تحدث نفس المصدرعن عزم الأكاديمية إحداث ثانوية تقنية بمدينة أزيلال لفسح المجال لتلاميذ منطقة أزيلال الاستفادة من خدماتها بدل التنقل إلى مدينة بني ملال بعيدا عن أسرهم ما يساهم في رفع نسبة الالتحاق بالشعب العلمية والتقنية التي عرفت مؤشراتها تطورا ملحوظا.

وضع خطة تربوية تستهدف تغطية معظم المناطق بإحداث مؤسسات تعليمية (أرشيف)

وأشار إلى خلق شعب جديدة بمناطق متعددة بالجهة بعيدة عن مركز بني ملال، وخاصة شعب الاقتصاد والتسيير التي أحدثت بثانوية بئر أنزران بمدينة الفقيه بن صالح وثانوية سد بين الويدان بأفورار بإقليم أزيلال، إضافة إلى توسيع مجال تدريس اللغات الجديدة بإدماج اللغتين الألمانية والإيطالية ببعض المؤسسات التعليمية (الفقيه بن صالح، وبني ملال) وكذا تدريس اللغة الانجليزية والإسبانية التي تم تعميمها، تقريبا بمعظم الثانويات عبر تراب الجهة.

ولإدماج التلاميذ الذين لم يلتحقوا بالمدرسة وإعطائهم فرصة ثانية للتعلم، استحدثت برامج محو الأمية والتربية غير النظامية لاستقطاب التلاميذ المنقطعين عن الدراسة ومنحهم فرصة ثانية في إطار التربية غير النظامية، وكذا إدماج التلاميذ غيرالمتمدرسين في إطار برامج محو الأمية بعد تلقينهم المبادئ الأساسية الكبرى بهدف إعادة إدماجهم في منظومة التربية والتكوين. ومكنت برامج محو الأمية والتربية غير النظامية من استفادة 33 ألف مستفيد من برامج محو الأمية و1500 مستفيد من برامج التربية غير النظامية.

على صعيد آخر، تحدثت مصادر تربوية عن بعض الإكراهات التي تحول دون بلورة وأجرأة بعض مخططات الأكاديمية التربوية التي تشكل عائقا تربويا أمام طموحاتها الكبرى، منها ارتفاع نسبة الهدر المدرسي خصوصا عند انتقال التلاميذ من السلك الابتدائي إلى الإعدادي، ومن هذا الأخير إلى سلك الثانوي التأهيلي.

وتعزو مصادر مطلعة أسباب الهدر المدرسي إلى بعض المؤسسات التعليمية عن مقر سكنى المتمدرسين وقلة وسائل النقل المدرسي، بل انعدامها في بعض المناطق، وكذا ضعف الطاقات الإيوائية للداخليات رغم ما تبذله الأكاديمية الجهوية من مجهودات لتحسين مردوديتها والآمال المعقودة على دور الطالب.

سعيد فالق (بني ملال)

ضعف البنية التحتية بالقرى من أسباب فشل التعميم

مستويات التمدرس متدنية رغم التعبئة والإجراءات التحفيزية وبعض المناطق تعتبر تعليم الفتاة عارا

يستأثر تعميم التمدرس خاصة في العالم القروي، باهتمام وزارة التربية الوطنية ونياباتها في مختلف الأقاليم. ومع بداية كل موسم دراسي وقبل ذلك بكثير، تتجند مختلف المصالح والإدارات وجمعيات الآباء في حملات تحسيسية لضمان تحقيق هذا الأمل الذي ما يزال بعيد المنال في كثير من المناطق بالنظر إما إلى غياب المؤسسات التعليمية أو بعدها أو للعادات السيئة السائدة التي تجعل من تعليم الفتاة بالخصوص "عارا".

ولتحقيق طموح تعميم التعليم على كل الأطفال البالغين سنه في مختلف مناطق إقليم تاونات وولاية فاس، عادة ما تسطر كل النيابات مخططات سنوية تسير على نهجها وتكاد تتشابه بانطلاقها من التحسيس الذي يستهدف الأسر خاصة الفقيرة إلى توزيع المحافظ بكل لوازمها على التلاميذ حديثي العهد بالتمدرس وحتى بعض الألبسة والهدايا والمواد الغذائية في بعض المناطق التي ما يزال الإقبال على التعليم فيها يعرف مستويات متدنية.

في تاونات على سبيل المثال، شملت حملة التضامن لتشجيع التمدرس خلال الموسم الدراسي الماضي، توزيع الكتب المدرسية على 15316 تلميذا بالسنة الأولى ابتدائي. وهو النهج نفسه الذي تسير عليه أكاديمية فاس التي وضعت على عاتقها مهمة التصدي لظاهرتي الانقطاع المدرسي وتغيبات التلاميذ وتوفير اللوازم والمساعدات لتشجيع الإقبال على التعليم وتلمس الحلول لتجمعات سكانية صغيرة منتشرة بالجهة ويصعب إحداث وحدات مدرسية بها.

وتكاد نيابة التعليم بتاونات التي تتوفر على عدد مهم من المؤسسات التعليمية بالبادية، تنفرد بمبادرة جريئة في التشجيع على التمدرس بقيام تلاميذ من مختلف المدارس بتحسيس الأسر والأطفال والجمعيات المحلية وجمعيات الآباء بأهمية الالتحاق بالمدرسة، في حملات تجند لها كل الوسائل والآليات وتتوخى تعميم التمدرس وإشراك التلميذ في وضع الأسس المتينة لتحقيق هذا الهدف الذي ما يزال يحتاج إلى مضاعفة الجهود. وكانت النيابة وفرت حافلتين لتلاميذ إعداديتي الولجة وأنوال القاطنين بعيدا عن المؤسستين، في مبادرة تندرج في إطار تشجيع التمدرس بالعالم القروي ومحاربة الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة، وتدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتأتي تجسيدا لمضامين وأهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يرمي إلى رفع نسب التمدرس خاصة بالوسط القروي.ويشير الكثير من بعض الذين لهم إلمام دقيق بحقيقة التعليم بالعالم القروي، إلى أنه "رغم المجهودات المبذولة من قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي لتعميم التعليم، فالنتائج ما زالت ناقصة ودون مستوى التطلعات أو في المستوى المطلوب، طالما أن أمنية تحقيق نسبة تمدرس تقارب 100 في المائة والقطع النهائي مع ظاهرة الهدر المدرسي التي تحرم الكثير من التلاميذ من مواصلة دراستهم لسبب من الأسباب". وفي اعتقاد خالد السطي فاعل تقابي أن الوزارة لم تف كما كان متوقعا بتعميم التعليم للبالغين سن السادسة من العمر عام 2002 أيضا بالنسبة إلى التعليم الأولي كان مبرمجا تعميمه نهائيا عام 2004، فأسباب فشل سياسة تعميم التعليم على كل الفئات والأعمار، تعود بالأساس إلى ضعف البنية التحتية لعدد من المؤسسات خاصة بالعالم القروي وضعف الإطعام المدرسي وقلة الدعم المقدم لأسر التلاميذ.

ولتجاوز هذا الواقع المر وتحقيق الآمال التي تراود كل المغاربة، يقترح على المسؤولين "بذل مجهودات جبارة عن طريق تعميم التسجيل في التعليم الأولي للتلاميذ في سن 4 و5 سنوات خاصة في العالم القروي وإشراك الجماعات المحلية والسلطة المحلية في الأمر مع دعم وتشجيع القطاع الخاص عن طريق تقديم تسهيلات في القروض للراغبين في الاستثمار في القطاع خاصة حاملي الشهادات العليا بالعلم القروي".ولم يغفل خالد ضمن اقتراحاته لتجاوز حقيقة عدم معانقة نسبة 100 في المائة في تعليم أبناء العالم القروي، دعم وتشجيع الكتاتيب القرآنية وفتحها في وجه الجنسين بتنسيق وتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويقترح أيضا "تقديم دعم مادي لأسر التلاميذ المعوزين من أجل اقتناء الأدوات المدرسة والملابس وغيرها، وتوفير وجبات الإطعام الحقيقية، ونهج الوزارة لمبدأ التكوين والتأطير المستمر للأطر المشرفة على التعليم الأولي وغيره".

حميد الأبيض(فاس)

غياب إستراتيجية متكاملة لتعميم التمدرس

تحث كل الوثائق التربوية على اتخاذ كل الإجراءات لتعميم التمدرس، وبغض النظر عن تفعيلها أوعدم تفعيلها حسب طبيعة وإمكانيات كل نيابة، فان الحقيقة الماثلة أن مداخل هذا التعميم تعرف مشاكل بالجملة، كحالة التعليم الأولي الذي مازال يراوح المكان، وبدا تسريع تعميم التمدرس صعبا للغاية الأمر الذي يمكن التقاطه من مذكرة التحضير للدخول المدرسي للموسم المقبل أي 2007 –2008 .

وحسب تلك المذكرة، رغم التوجه الوطني بتعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال في سن 4–5 سنوات فإن عدد المدرسين لا يعرف تزايدا كفيلا بتحقيق هذا التوجه في المدى المنظور، هذا وقد تم تسجيل 705753 طفلا خلال الموسم الدراسي 2006–2007 (25989 بالتعليم العمومي، منهم 18894 بالوسط القروي).

إلى ذلك، يهدف المسؤولون إلى تحقيق تزايد المسجلين بالتعليم الأولي بنسبة لا تقل عن 3 في المائة، علما بأن هذه النسبة ناهزت 1في المائة كمتوسط للزيادة السنوية خلال المواسم الدراسية الثلاثة السابقة، الأمر الذي يستوجب استقبال 770 ألف طفل بالتعليم الأولي إجمالا برسم سنة 2008–2007.

ومن بين الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، القيام بعملية تحسيسية من أجل تسجيل أطفال 4 و5 سنوات بالتعليم الأولي؛ التشجيع على فتح مؤسسات التعليم الأولي. ويبدو من خلال استنتاجات الملاحظين للشأن التربوي أن هذا النوع من التعليم مازال يدور في دوامة فارغة في غياب إستراتيجية عقلانية تدمجه في المنظومة التربوية وتعطيه الوزن الكامل حتى يون يكون الأصل في عملية التعميم المطلوبة، والحال فان الرهان على الشراكة المفقودة سيضع هذا النوع من التعليم بين فكي الكلابة كما يقال.

من جهة أخرى، تفيد المذكرة المذكورة بصدد التعليم الأساسي أن الموسم الدراسي 2007–2006 عرف زيادة مهمة في أعداد المسجلين الجدد بالتعليم العمومي، حيث بلغت نسبة الزيادة 9,4 في المائة مقارنة مع الدخول المدرسي 2006–2005 ، وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى السماح بتسجيل أطفال 5 سنوات ونصف والذي بلغ عددهم 57400 طفلا.

أما نسبة الأطفال المسجلين الجدد بالتعليم الخصوصي ، فقد عرفت بدورها زيادة مهمة تقدر 18,5في المائة عوض 8,5 في المائة المسجلة في 2006–2005 .

ولاحظت أن عدد أطفال 6 سنوات الممدرسين بالتعليم الابتدائي العمومي والخصوصي قد بلغ 527282 طفلا، وحسب الإسقاطات الديموغرافية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994، فإن ما يقارب 60000 طفل بالغين ست سنوات لم يلجوا بعد سلك التعليم الابتدائي. إلى ذلك حثت المذكرة على مواصلة الجهود من أجل تثبيت التوجه نحو تعميم التمدرس بالتعليم الابتدائي، ومواصلة الجهود من أجل الحيلولة دون تراجع المكتسبات وخاصة بالنسبة إلى تسجيل أطفال ست سنوات. ودعت المذكرة في هذا الصدد إلى إنجاز حملة تعبوية لتسجيل الأطفال البالغين سن التمدرس بتعاون مع كافة الأطراف المساعدة والعمل على إنهاء التسجيلات الجديدة عند نهاية شهر ماي 2007؛ مع توجيه الدعم المادي للمحتاجين من المسجلين الجدد قصد تشجيعهم على التمدرس.

هكذا يحضر دائما الهاجس الكمي عند مقاربة تعميم التمدرس، دون الغوص في كثير من الاختلالات التي تعوق مسيرته، من بينها ضعف تغطية المناطق القروية بمؤسسات التعليم الأولي، وعجز الأسر لتأدية نفقات التمدرس، افتقار عدد من مؤسسات التعليم الأولي إلى التجهيزات والمرافق الأساسية لاستقطاب الأسر الراغبة في تسجيل أطفالهم بهذا النوع من التعليم، غياب قاعدة معطيات ديمغرافية مدرسية لأطفال 4 –5 سنوات، ضعف التكوين الأساسي والمستمر للمربين والمربيات والمتفقدين، وأخيرا غياب شركاء يؤدون رواتب قارة للمربيات والمربين. أما التعليم الابتدائي فليس أحسن حالا ، إذ من بين مايسجل عليه تشتت السكان بالوسط القروي، بعد الوحدات المدرسية عن الدواوير غير المتوفرة على مدرسة، غياب تنظيم النقل المدرسي، إضافة إلى ضعف تغطية الوحدات الدراسية بالمرافق الصحية ومحدودية الاستفادة من خدمات المطاعم المدرسية. كل هذه العوامل وغيرها قد تجعل المؤسسات التعليمية منطقة طرد.

يمكن الاستئناس في مقاربة العوامل المفسرة لعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة ببحث وطني أجرته كتابة الدولة في محاربة الأمية يفيد أن 75.9 في المائة ممن يهمهم الأمر يقطنون بالوسط القروي، 52.2 في المائة منهم يقطنون بسكن غير لائق، 81.4 في المائة يقطنون بمساكن غير مرتبطة بشبكة الماء الصالح للشرب و28 في المائة يقطنون بمساكن غير مرتبطة بشبكة الكهرباء، 23 في المائة منهم يعيشون وسط عائلة مكونة من أكثر من ثمانية أشخاص و75.3 في المائة منهم يعيشون وسط عائلة مكونة من 5 أشخاص، علما أن 56.8 في المائة منهم يعيشون بمساكن مكونة من ثلاث غرف و29 في المائة منهم يعيشون بمساكن مكونة من غرفة أو غرفتين.

عبد اللطيف الرامي (وجدة)

مفارقات

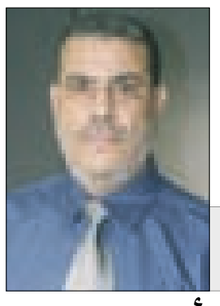

عبد الكريم مفضال

التمدرس بين الأمس واليوم

يجد المتتبع لمسار تعميم التمدرس، منذ فجر استقلال الوطن إلى الظرف الحالي، نفسه حيال صورتين مفارقتين تعبر كل منهما على واقع وسياق اقتصاديين واجتماعيين مختلفين بطبيعة الحال، فمن مكونات المشهد الذي تختزله الصورة الأولى، والملتقطة خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، تلك الطوابير التي تؤثث واجهات المؤسسات التعليمية الابتدائية، بل تحيط بسورها الخارجي في التفاف يومي أحيانا بأنه لا منته، فما أن يعلن "البراح" عن موعد تسجيل الراغبين في التمدرس حتى يقدم الاخرون على احتلال أماكن متقدمة منذ لحظات الفجر الأولى، بل هناك منهم من يبيت أمام المدرسة، والسبب بسيط، فالمقاعد محدودة، والطلبات مرتفعة، ومن أخلف الموعد عليه أن ينتظر مرور سنة كاملة.

أما الصورة الحالية فتعكس نوعا من الفتور يكاد لا يفهم أحيانا، سيما من قبل الإدارات المحلية والمدرسية، إذ يشرع في تسجيل المتمدرسين الجدد ضمن مرحلتين: تبتدئ الأولى مع مستهل شهر ماي وتستمر إلى غاية اقفال المؤسسات التعليمية الابتدائية أبوابها، وبالضبط يوم خامس عشر يوليوز، على أن تفتح مرحلة تسجيل ثانية مع بداية السنة الدراسية، ورغم هذه المسافة الزمنية وعمليات التعبئة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية بالاشتراك مع جميعات الآباء والسلطات المحلية، وتعبئة تلاميذ المؤسسة لاستقطاب أخوتهم أو أفراد من عائلاتهم، ومع ذلك فأحسن المؤسسات، وفي أفضل الحالات، لا تكاد تتجاوز نسبة ثمانين في المائة من عدد المتدربين الجدد المخصص لها من قبل مصالح التخطيط والخريطة المدرسية بالنيابة الإقليمية.

إذا الفرق كبير، والفجوة واسعة بين الصورتين: بين تسجيل أعداد كبيرة من المتمدرسين في ظرف ساعات قليلة، وعدم التمكن من تسجيل قسم أو قسمين في مدة أكثر من خسة أشهر، صحيح أن الدولة كانت سابقا عاجزة عن توفير البنايات والأطر البشرية والتجهيزات الضرورية التي تستجيب إلى حاجيات شعب تعاني نسبة مخيفة منه آمنة الأمية، ويطمح أفراده إلى اكتساب المعرفة الضرورية للمشاركة في حركية التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والأهم الحصول على مورد رزق بالنظر إلى وضعية الفقر والتخلف اللذين كان يرز في تحتهما المواطن آنذاك، وباعتبار أن التعليم كان منفذا مؤكدا نحو التوظيف والحصول على منصب شغل.

لقد صار الوضع الآن مختلفا نتيجة التغيير الجذري في السياقين المحلي والعالمي، إذ لم يعد التعليم وسيلة فعالة في الرقي الاجتماعي في نظر المواطنين، سيما بعد ظهور ونمو بل اتساع ظاهر بطالة المتعلمين بمن فيهم ذوو الشهادات والأطر العليا، الى درجة أنه أصبح لا يخلو بين من متعلم عاطل، خصوصا لدى الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود، إضافة إلى أن الفئات المتوسطة، دون الحديث عن الميسورين، لم تعد تراهن على التعليم العمومي في تعليم وتكوين أبنائها وإعدادهم للحياة الاجتماعية، وبالضبط لتوجيههم نحو سوق الشغل، ونحو مهن مذرة للدخل من خلال الحصول على ديبلومات وشهادات تؤهل إلى مناصب يحتاجها سوق الشغل.

لقد أولى الميثاق الوطني للتربية والتكوين أهمية بالغة لتعميم التمدرس انطلاق من الأهمية نفسها التي توليها إليه الدولة بوصفه من الرافعات الأساسية للتنمية الشاملة، وعملت الوزارة على اجرأة الدعامات المرتبطة به، خصوصا في ما يتعلق بتعميم التمدرس بالمجال القروي ومحاربة الهدر المدرسي وتوفير بعض الوسائل المشجعة على الاقبال على التعليم. ومع ذلك يبدو أننا سنحتاج إلى عشرية أخرى لبلوغ هدف تعميم التمدرس وإطالة أمده تفاديا للهدر.